شنـاشيـل

لعبة كلمات نجيفية

■ عدنان حسين

لا بدّ أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لم يكن يعني ما يقوله عندما لوّح بسحب الثقة من الحكومة والدعوة الى انتخابات برلمانية مبكرة ، فالأرجح ان كلامه يدخل في باب المناكفات والمماحكات والمزايدات بين القوى السياسية المتصارعة على السلطة والنفوذ والمال أكثر مما ينطلق من تجاوب مع حاجات الناس.

السيد النجيفي لا بدّ انه يدرك ان للانتخابات المبكرة متطلبات كبيرة وكثيرة لكي تسفر عن برلمان أفضل من البرلمان الحالي، تخرج منه حكومة أفضل من الحكومة الحالية المتشربكة أوضاعها، ومعها أوضاع الناس، بسبب المناكفات والمماحكات والمزايدات والصراعات بين شركائها.

أول متطلبات الانتخابات المبكرة أن يكون لدينا قانون جديد للانتخابات غير القانون الحالي الذي قضت المحكمة الاتحادية بان بعض مواده يتعارض مع أحكام الدستور، وكان من المفروض ان يكون حكم المحكمة بأثر رجعي وفقاً لمبدأ "ما بني على باطل فهو باطل"، ولو حدث ذلك لربما تغيّرت المعادلة السياسية والبرلمانية وكان لدينا مجلس نواب غير هذا المجلس العجيب الغريب ورئيس للمجلس غير السيد النجيفي.

وقانون الانتخابات البديل للقانون الحالي يتعيّن أن يوفر شروط الترشح والانتخاب الحر لكل عراقية وعراقي من دون تمييز ويوفّر فرص متكافئة، فيدخل الناس الى البرلمان على أساس ما حصلوا عليه من أصوات الناخبين وليس على أساس إرادة رئيس الحزب او الكتلة السياسية، كما هو حاصل للأغلبية الساحقة للبرلمان الحالي الذي يترأسه السيد النجيفي.

ومن أول متطلبات الانتخابات المبكرة أيضاً ان يشّرع البرلمان الحالي قانوناً للأحزاب ينظّم الحياة الحزبية في البلاد ولا يتركها سائبة تسودها شريعة الغاب والبراري، كما هي عليه الحال الآن، والتي يسود فيها مبدأ البقاء للأقوى مالياً .

ويتعيّن أن يُلزم هذا القانون الأحزاب بالكشف عن مصادر تمويلها، فالسيد النجيفي يعرف، كما نعرف، ان معظم القوى السياسية المتنفذة في البرلمان والحكومة الحاليين تمول من خارج البلاد ومن عمليات الفساد المالي والإداري في الداخل .... ويتعين أيضاً أن يحرّم القانون على القوى السياسية إنشاء ميليشيات مسلحة أو الاحتفاظ بميليشياتها النائمة حالياً، ويحصر حيازة السلاح وحمله بالقوات المسلحة التي هي جزء من السلطة التنفيذية ... وهذا القانون ضروري ومُلِح حتى لو لم يتحقق ما دعا اليه السيد النجيفي بإجراء انتخابات مبكرة، فنحن الآن أمام استحقاق إنجاز انسحاب القوات الأميركية، وهناك قلق شعبي من أن تخرج الميليشيات من مكامنها بعد خروج آخر جندي أميركي، فتفجّر حربا طائفية جديدة لا تُبقي ولا تذر.

ومن أول متطلبات الانتخابات المبكرة كذلك أن تكون هناك مفوضية للانتخابات غير المفوضية الحالية .. مفوضية مستقلة حقاً تنظّم وتدير انتخابات حرة ونزيهة من دون تدخل من القوى السياسية والمؤسسات الدينية ومن دون أي عملية تزوير في النتائج لصالح هذا الحزب أو ذاك، كما حصل في كل الانتخابات السابقة بعلم المفوضية الحالية والمفوضية السابقة اللتين يُفتَضحُ الآن أمر فسادهما.

الانتخابات المبكرة تتطلب وقتاً، كما يعرف السيد النجيفي، وخلال هذه الفترة يتوجب على مجلس النواب الذي يترأسه السيد النجيفي نفسه، باعتباره السلطة التشريعية، أن يؤدي واجباته بتشريع القوانين التي يريدها المجتمع وتلبي حاجاته، وأن يراقب عمل السلطة التنفيذية، وان يجري هذا كله بعيداً عن المناكفات والمناكدات والمماحكات والمزايدات بين القوى المتنفذة في البرلمان والحكومة والمتصارعة على السلطة والنفوذ والمال، فهل يبادر السيد النجيفي، باعتباره ربان السفينة البرلمانية، الى طرح هذه المتطلبات والاستحقاقات على المؤسسة التي يديرها، لنتأكد من انه لا يلعب معنا لعبة الكلمات من أجل المناكفة والمناكدة والمماحكة والمزايدة؟

تمهيدا للمشاركة في العملية السياسية

الحكومة تشتري سلاح الفصائل .. والعراقية تتحفظ

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت كشفت فيه وزارة المصالحة الوطنية عن عزم الحكومة شراء اسلحة الجماعات المسلحة التي ألقت سلاحها، رحب التحالف الوطني بهذا الأمر، مشددا على ضرورة ان تكون هنالك مصالحة وطنية حقيقية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد الحسين الياسري في تصريح لـ"المدى" انه يفترض ان لا يكون السلاح بيد اي شخص مدني فقط الأشخاص المرخصون بحمله، موضحا انه بعد الـ٢٠٠٣ وتداعياتها جعل السلاح بمتناول الأفراد جميعا خصوصا بعد التدهور الامني الذي ساد خلال فترة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، معتبرا مسالة شراء الاسلحة من قبل الجماعات المسلحة هي واحدة من الطرق التي تسهم في جمعها من الشارع العراقي، مستدركا بالقول ان البعض اشترى هذه الأسلحة بثمن فمن غير المنصف ان يتم سحب السلاح منه بدون ثمن له.

وأضاف الياسري ان هنالك لجانا في مجلس النواب تعمل بالتنسيق مع الحكومة على التقدم في ملف المصالحة الوطنية، مشددا في الوقت نفسه ان المخاوف التي لدى البعض من اجراءات الحكومة لا مبرر لها فلا تصالح مع البعثيين الملطخة أيديهم بالدماء العراقية وكذلك تنظيم القاعدة، مؤكدا وقوف البرلمان مع اي تحرك يسعى الى إجراء مصالحة حقيقية في البلاد تعمل على حقن الدماء.

من جانبها تحفظت القائمة العراقية عن قرار الحكومة بشان شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة، مشددة على ضرورة ان تكون هنالك مصالحة وطنية حقيقية.

وقالت النائبة ناهدة الدايني في تصريحات لـ"المدى" أمس ان في هذا الأمر جانبين السلبي ومعناه اذا امتنعت الحكومة عن شراء هذه الاسلحة سيؤدي الامر الى بقاء هذه الاسلحة في الشارع.

اما الجانب الايجابي فقالت الدايني ان جمع الاسلحة وشراءها من هذه العناصر قد يكون جيدا ولكن هذا قد يؤدي الى تهريب الأسلحة الى العراق ويتم بيعها الى الحكومة العراقية بحجة انها للجماعات المسلحة.

ورحبت الدايني بإجراءات كل من لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية ووزير المصالحة عامر الخزاعي ورئيس الوزراء نوري المالكي كونهم يعملون بصورة جدية على حسم ملف المصالحة الوطنية واحتواء العراقيين وحقن الدماء، مشددة على ضرورة ان يكون هنالك عفو عام باستثناء الذين تلطخت أياديهم بالدماء العراقية

بدوره اعتبر النائب عن الائتلاف الوطني عبد الحسين عبطان الاجراءات الحكومية هذه بالايجابية ومن شأنها ان تعمل على تقدم عملية المصالحة الى الأمام خصوصا اذا كان التصالح مع العناصر غير الملوثة بالدماء العراقية.

وقال عبطان اذا كان التصالح مع الذين لم تتلطخ ايديهم بالدماء العراقية وكانت لديهم رؤى مختلفة عن المنخرطين في العمل السياسي من شانه تحقيق الامن والمصلحة العامة فهذا امر مرحب به.

وبشان تصريحات البعض التي اعتبرت ان ما تقوم به الحكومة من مصالحة يندرج تحت باب الدعاية الإعلامية نفى عبطان هذا الامر، موضحا انه ليس من مصلحتها ان تكذب على الشارع العراقي لاسيما مع وجود برلمان يراقب وصحافة تتابع عملها.

وأكد عبطان عدم طرح مسألة التصالح مع الجماعات المسلحة التي جرت في الفترة الأخيرة على مجلس النواب، لافتا الى إمكانية ان يكون هنالك تنسيق بين عمل لجنة المصالحة البرلمانية ووزارة المصالحة، مستدركا بالقول وان كان هذا الكلام صحيحا لطرح تقرير بهذا الخصوص أمام مجلس النواب وهو ما لم يحصل حتى اللحظة.

بدوره أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أمس الثلاثاء، عن ان الحكومة العراقية ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.

وفي السياق ذاته قال امين عام تيار الأحرار امير الكناني ان تياره يقف مع المصالحة مع الذين لم يرتكبوا الجرائم بحق الشعب العراقي.

وأضاف الكناني في تصريح لـ"المدى" اذا كان الحديث عن شراء الأسلحة فان الامر سيكون عرضة للفساد المالي كون وزارة الدفاع هي المعنية بشراء هذه الأسلحة ويجب ان تكون وفق مواصفات معينة وأسعار عالمية محددة.

غير ان الكناني أعرب عن اعتقاده بأن الحكومة وجدت مخرجا قانونيا من خلال اتفاقها على تعويض الجماعات المسلحة وإعطائها مبالغ من المال مقابل تخليها عن السلاح لكي تعمل على إتلافها، مشددا على ان بعض الجماعات لم ترغب في الاشتراك بالحياة السياسية بعد ٢٠٠٣ غير انهم لم يرتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي من الضرورة ان تكون هنالك مصالحة معهم من اجل تحقيق الامن والسلم للمجتمع.

وقال عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة العراقية ستشتري الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تعلن عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام الى العملية السياسية".

وأوضح الخزاعي ان "عملية المصالحة الوطنية مع المجاميع المسلحة تمر بعدة خطوات وصولا الى شراء الأسلحة ومنها التدقيق بالملفات القضائية الخاصة بمن يقرر التخلي عن السلاح".

وأعلنت وزارة المصالحة الوطنية في ٢٣ آذار عن انضمام خمسة فصائل مسلحة للعملية السياسية في العراق. وكانت الحكومة العراقية قد أبرمت اتفاقية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨ مع الحكومة الأميركية تقضي بسحب القوات الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١، حيث تضمنت الاتفاقية تعاون في الإطار الاستراتيجي يكفل التعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والتكنولوجيا والتربية والثقافة.

ويتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ،تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين دون استثناء.

وتقول القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أن الاتفاق السياسي الذي وقع من تسع نقاط لم يتم تطبيق اي بند منه حتى الآن.

يشار ان الخزاعي قال في وقت سابق ، إن "الوزارة لن تتصالح مع دولة العراق الإسلامية كونها مرتبطة بتنظيم القاعدة"، مشيرا إلى أن "الفصائل الأخرى التي تقول أنها مقاومة للوجود الأميركي لم يبق لهم عذرا لحمل السلاح، طالما أن الوجود الأميركي في طريقه للخروج".

وأضاف الخزاعي أن "الوزارة لم تتفق على المصالحة مع قادة الفصائل الموجودين في دول خارج البلاد، إنما تم الاتفاق مع قادة ميدانيين على الأرض معنيين بحمل السلاح"، مبينا أن "هناك من ينفي المصالحة، وهناك من يدعيها، من بعض الفصائل، ولكن حتى النفي والادعاء الذي ظهر في فضائياتهم هو دليل على أنهم مشتركين معنا، إذ ظهروا ملثمين يتبرأون من بعض الجماعات، وعندما يتبرأون فمعنى ذلك أن الجماعة معهم وأعلنوا البراءة منهم"، بحسب قوله.

جنود عراقيون يفضلون التمديد

بقاء القوات الأميركية لفترة أطول تشعر البعض بالاطمئنان

□ متابعة / المدى

يشعر بعض الجنود العراقيين بالقلق إزاء انسحاب القوات الأمريكية من البلاد بحلول نهاية العام الحالي، ويشددون على ان قوات الأمن العراقية تحتاج الى مزيد من التدريب لاستخدام الدبابات والطائرات الحديثة التي اشترتها.

وكان قد تحول الجيش الامريكي الى مهمة إسداء النصح والمشورة لقوات شرطة وجيش العراق البالغ قوامها ٦٦٠ الف فرد بعد ان انهى العمليات القتالية في اب الماضي. لكن تبقى قدرة القوات العراقية على صد التمرد أمرا يبعث على القلق بين الكثيرين.

ومن المقرر ان تغادر القوات الامريكية العراق بحلول ٣١ كانون الاول من العام الجاري بموجب اتفاقية امنية بين البلدين وذلك بعد ثماني سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة والذي اطاح بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

يقول جندي عراقي يدعى كريم صالح لرويترز خلال تدريب بالذخيرة الحية في معسكر تدريب بسماية جنوب شرقي بغداد "الجيش العراقي يحتاج الامريكيين من أجل التدريب لان معظم الاسلحة حديثة ونحن في حاجة للتدريب على استخدامها."

فيما يوضح الضابط عباس فاضل قائد معسكر بسماية انه لا يخوض في السياسة لانه موكول للحكومة لكنه، اكد ان القوات العراقية في حاجة الى هذا التدريب. مضيفاً انهم يريدون هذا التدريب من اجل الشعب ، مشيرا الى ان من المهم بقاء قوات أمريكية للتدريب بعد عام ٢٠١١.

يشار الى ان العراق اشترى مجموعة من العتاد العسكري الحديث لتعزيز قواته من بينها حاملات جند مدرعة وزوارق دورية ودبابات ام ١ ايه ١ ابرامز ومدافع هاوتزر ذاتية الدفع والتي تجر على عجل.

ومن المتوقع ان يتسلم ٩٩ دبابة من طراز ام ١ ايه ١ ابرامز من بين ١٤٠ بحلول نهاية هذا الشهر على ان يتسلم الباقي بحول نهاية العام. لكن بعض الاسلحة الثقيلة لن تسلم الا بعد ٢٠١١

ويشعر بعض المسؤولين العراقيين بالقلق من ان التدريب المتلقى بحلول رحيل القوات الامريكية لن يكون كافيا لتشغيلها.ويتركز معظم تدريب القوات الامريكية على الجيش والشرطة العراقية.

وبالمقارنة فان القوات البحرية والجوية أقل تطورا. وقد تعرضت القوات البحرية والجوية لانتكاسة كبيرة في وقت مبكر من هذا العام بعد ان حول العراق أموالا كانت مخصصة لشراء مقاتلات اف-١٦ الى مشروع قومي لنظام الحصص الغذائية.

وما زالت عمليات القصف بالهاونات والقتل تحدث بشكل يومي،على الرغم من تراجع العنف الطائفي عن ذروته التي بلغها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الا ان المسلحين ما زال بمقدورهم شن هجمات قاتلة.

وأدى تفجير سيارتين ملغومتين يقودهما انتحاريان الى مقتل خمسة اشخاص واصابة ٢٠ اخرين يوم الاثنين الماضي بالقرب من البوابة الغربية للمنطقة الخضراء المحصنة والتي من المقرر ان يستضيف فيها العراق قمة للجامعة العربية الشهر القادم.

وخلال زيارة للعراق في الاونة الاخيرة طالب وزير الدفاع الامريكي روبرت جيتس الحكومة العراقية بأن تقرر على وجه السرعة ما اذا كانت تريد بقاء القوات الامريكية لفترة اطول.

وقال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في حينها ان قوات الشرطة والجيش بالعراق جاهزة ولن تكون هناك حاجة للقوات الامريكية بعد نهاية العام.

وأظهرت القوات العراقية في بسماية يوم الاثنين الماضي قدرتها بأداء استعراض على كيفية عمل القوات الجوية والجيش سويا.

وقال الجندي العراقي كريم صالح الذي تدرب في بسماية على ايدي جنود أمريكيين ان القوات الامريكية كان لها أثر كبير في تطوير القدرات القتالية للجيش العراقي لكنه أكد على الحاجة لمزيد من التدريب بعد عام ٢٠١١ للمساعدة في تحديث قوات الامن.

وقال "المدربون العراقيون اصبحوا يمتلكون الخبرة ولكن ليس على نفس مستوى المدربين الامريكيين."

وتابع "دونهم سيظل الجيش العراقي دون تغيير ولن يتطور.. يجب على الحكومة العراقية ان تبقي على الامريكيين لتدريب جيشنا."

يشار الى ان قيادة عمليات بغداد أكدت ،في وقت سابق ، أن لا خيار أمام القوات الأمنية سوى التصدي للمسؤولية بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، لافتة إلى أن الأجهزة الأمنية العراقية ستلتزم بالتاريخ المحدد لانسحاب القوات الأمريكية. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريحات صحفية إنه "لا يوجد أمام القوات الأمنية العراقية خيار سوى تحمل المسؤولية كاملة والتصدي لها بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد"، مبينا أن "كافة الأجهزة الأمنية العراقية أمام مسؤولية وطنية هي الحفاظ على الأمن الداخلي".

وأضاف عطا أن "عمليات بغداد أعلنت مبكرا أن الأجهزة الأمنية ستلتزم بالتاريخ المحدد لانسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١"، مشيرا إلى أن "القدرات القتالية وجاهزية القوات الأمنية العراقية تقترب من التكامل في نهاية عام ٢٠١١ وهذا ما يضع القوات الأمنية العراقية أمام تحد حقيقي".

يذكر أن العراق والولايات المتحدة وقعا، خلال سنة ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الأعمار.

ناشطات يجددن المطالبة بمنصب نائب رئيس الجمهورية

□ بغداد / سها الشيخلي

انتقدت النائبة ميسون الدملوجي إبعاد النساء عن الدرجات الخاصة في التشكيلة الحكومية الأخيرة رغم ان المطالبات بإشراكها تكررت أكثر من مرة، مؤكدة انها شغلت قبل سنوات منصب وكيلة وزارة الثقافة ، وبعد تركها للمنصب لم تشغله امرأة أخرى.

الدملوجي وهي عضو القائمة العراقية أشارت في حديث مع "المدى" الى ان إشراك المرأة في مثل تلك المناصب سيعمل على تقليل الفساد الإداري والمالي ، معتبرة ان المرأة اقل تعاطيا للرشوة من اقرانها الرجال ، عازية السبب الى ان المرأة بطبيعتها حذرة وحريصة على مكانتها وشخصيتها ، وترى الفساد إساءة شخصية .

وأيدت النائبة السابقة تانيا طلعت ضرورة إشراك المرأة في المناصب الحكومية ، مؤكدة في اتصال مع "المدى" بان هذا المطلب ليس جديدا ، ولكنه لم يجد أذانا صاغية من اي جهة .مشيرة في الوقت نفسه الى انحسار دور المرأة وظهور حالة عدم توازن في البرلمان والحكومة معا ، وقد خلف هذا النقص وحسب وصف طلعت فراغاً كبيراً في السلطات التشريعية والتنفيذية على حد سواء.

طلعت وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة طالب وبشدة إعادة النظر بإشراك المرأة بشكل أوسع في صنع القرار، باعتبارها نصف المجتمع ان لم تكن اكثر عددا في العراق ، ومن حقها ان تطالب بان تشارك في العمل السياسي ،مشددة على ان وفق المعايير الدولية يجب ان يكون تمثيلها اكبر وأوسع مما هو الان ، ليس في البرلمان بل في السلطة التنفيذية ايضا ،منتقدة عدم وجود اي امرأة في المحكمة الاتحادية ، ولا في المناصب العليا ، معتقدة ان العقل الذكوري مسيطر على المجتمع وعلى النخب السياسية ، وهو ما اثر على عدم إعطاء المرأة حقائب خدمية ووزارات دولة والى الان لم تحصل على وزارات من الدرجة الاولى مثل الدفاع او الداخلية، وتوجد وكيلات وزارات قليلات جدا . لذا توضح طلعت سبب مطالبة البعض في التظاهرات بإعطاء المرأة دورا اكبرا بعد ان أثبتت جدارتها وكفاءتها في المناصب التي أسندت اليها في الماضي .

فيما شددت الناشطة هناء ادور على ضرورة تفعيل دور المرأة لتأخذ موقعها الطبيعي بجانب الرجل .

ادور وهي رئيسية جمعية الامل اكدت في اتصال مع "المدى" ان الجمعية تبحث مع عدد من منظمات المجتمع المدني على تفعيل دور المرأة في إدارة مؤسسات الدولة ، وقريبا سوف تشترك منظمات اخرى في ذلك ،موضحة شهدنا التراجع يحصل في كل الاتجاهات ، وخاصة عندما تغيب المرأة الكفوءة والفاعلة من مختلف اجهزة الدولة ، ونلاحظ تهميش دور المرأة على جميع الأصعدة مع العلم انها تمتلك الخبرة والكفاءة والدراية ، وقد كانت لدينا نساء لهن دور كبير في صنع القرار ووزيرات منذ أمد بعيد اثبتن جدارتهن .

فيما استغربت عضو جمعية نساء العراق بلقيس محمد عن أسباب عدم إشراك المرأة في صنع القرار وهي نصف المجتمع، مطالبة بإعطائها منصب قاضية ورئيسة جامعة ، لانها قادرة على ادارة هذه المناصب التي تولتها في السابق وحققت نجاحات مبهرة.

وكانت النائبة المستقلة صفية السهيل جددت مطالبة الكتلة النسوية بمنصب نائب رئيس الجمهورية ووكالات الوزارات والمستشارين ، وقالت النائبة السهيل في تصريحات صحفية " نعمل ما بوسعنا لنحصل على منصب نائب رئيس الجمهورية ، اضافة الى استحداث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون المرأة "، مؤكدة ان الكتلة النسوية سترفض تكرار خطأ عدم منح المرأة مناصب في حال أعيد النظر في التشكيلة الحكومية لاي سبب كان ، وأشارت ان لجنة المرأة والأسرة ووزارة الدولة لشؤون المرأة وشخصيات سياسية نسائية تعمل من اجل ان تكون للمرأة حصتها في وكالات الوزارات ومناصب المستشارين اي الدرجات الخاصة بعدد يعكس حجمها في المجتمع وحجم كفاءتها ، وبينت السهيل : لغاية الان لم تستجب الحكومة لمطالبنا والعديد من الكتل السياسية وزعت المناصب من خلال المحاصصة ، ولكن لن نتوقف عن مطالبنا ، داعية الى تغيير قانون انتخابات السلطة التشريعية .

صفية السهيل جددت مطالبة الكتلة النسوية بمنصب نائب رئيس الجمهورية ووكالات الوزارات والمستشارين ، وقالت النائبة السهيل في تصريحات صحفية " نعمل ما بوسعنا لنحصل على منصب نائب رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق علي حسين
مدير التحرير الاداري نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني ماجد الماجدي
المدير الفني خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون